تأثير الفساد على مخرجات التعليم
دراسة تطبيقية على الدول العربية

دكتورة
إيمان عطية ناصف
أستاذ الاقتصاد المساعد- كلية التجارة- جامعة دمنهور

ملخص البحث:*Abstract*

يعتبر الفساد مشكلة تواجه كافة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد أشارت الدراسات التى أجريت عن الفساد فى العديد من الدول إلى أن للفساد آثاراً سلبية على التنمية الاقتصادية والبشرية، وقد بدأت الدراسات عن آثار الفساد على مخرجات قطاع التعليم خاصة تحظى بالإهتمام فى الآونة الأخيرة، حيث يعد التعليم من أهم عناصر التنمية البشرية، ومن ثم تؤثر مخرجات التعليم تأثيراً كبيراً عليها فى الأجلين الطويل والقصير.

وقد حاولت الدراسة من خلال دراسة تطبيقية على عينة من 17 دولة عربية إستيضاح العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم الكمية والكيفية. وقد إتضح من الدراسة أنه مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على مخرجات التعليم توجد علاقة عكسية بين الفساد ومخرجات التعليم. ومن ثم فلابد من بذل جهود قوية ومستمرة لمحاربة الفساد.

ويتناول البحث النقاط الآتية:

1 – مقدمة البحث.
2 – مفهوم الفساد وأنواعه.
3 – آثار الفساد.
4 – الفساد وقطاع التعليم.
5 – مجالات الفساد فى قطاع التعليم.
6 – أسباب الفساد فى قطاع التعليم.
7 – الملامح الرئيسية لقطاع التعليم فى مصر.
8 – الدراسة التطبيقية.
9 – نتائج وتوصيات البحث.

(1) مقدمة:

يعرف الفساد على أنه سوء إستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصلحة خاصة (Klitgaard, Maclean-Abaroa&Parris, 2001)، ويجتاح الفساد كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. ويزداد الفساد كلما زاد إحتكار المؤسسات العامة، لإنتاج السلع وتقديم الخدمات، فقد أشار (Klitgaard, 1988)إلى وجود علاقة طردية بين درجة احتكار المؤسسات العامة القائمة على إنتاج

وبيع السلع والخدمات العامة ومعدل نمو الفساد، حيث تمتلك هذه المؤسسات السلطة ولا توجد قواعد حاكمة لمحاسبتها.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود آثاراً سلبية للفساد على التنمية الاقتصادية والبشرية (e.g, Transparencyinternational, 2006., Akcay,2006.,Treisman, 2000.,Alesina&Weder, 2002., Gupta, Davoodi., & Tiongson, 2002., Mauro, 1988., 1995 والجاعونى، 2009).

وقد بدأ الإهتمام بدراسة الفساد فى قطاع التعليم يلقى إهتماماً من جانبالعديد من الاقتصاديين (Azfar&Gurgur, 2001, Heyneman, 2004., Rumyantseva, 2005). وقد اعتبر الفساد فى قطاع التعليم من جانب المؤسسات الدولية، من أهم العوامل التى تعوق تحقيق أهداف التنمية للمليونية الثانية والمتمثلة فى أن يصبح التعليم الأساسى حق لكل أطفال العالم بحلول عام 2015."Transparency International -ArciveSite".

ويؤدى الفساد فى قطاع التعليم إلى إهدار الموارد الموجهة إليه، وانخفاض كفاءة استخدامها، وقد أشارت الدراسات التى أجريت عن الفساد فى قطاع التعليم، إلى أن الفساد فى هذا القطاع بصفة خاصة من أكثر العوامل المدمرة للمجتمعات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويتميز بأثاره الطويلة الأجل. فإذا كان الفساد فى قطاع التعليم يؤدى إلى ضياع وإهدار الموارد الموجهة إليه فإنه يؤدى إلى ضياع الهدف الأساسى من التعليم، ويؤدى إلى نشأة مواطنين ليس لديهم إحترام للقوانين والحقوق الإنسانية، حيث يتربى النشأ على أن قوة الإنسان وموقعه لا تأتى من خلال قدرته وإمكانياته، ولكن تأتى من عوامل أخرى مثل الرشوة والمحسوبية، مما يؤدى إلى خلل فى قيم المجتمع وتجعله أكثر عرضه للإنهيار.

ويعد قطاع التعليم فى مصر من أكثر القطاعات إدراكاً للفساد، كما يختلف مستوى الفساد من محافظة لأخرى داخل مصر." مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار 2010 ".

ومع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على مخرجات التعليم، يحاول البحث من خلال دراسة تطبيقية على بيانات الدول العربية إيضاح العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم الكمية والكيفية.

(2) مفهوم الفساد وأنواعه:

يعرف الفساد على أنه سوء استخدام المنصب الحكومى لتحقيق مصلحة خاصة للفرد أو أقاربه ومعارفه، مما يؤدى إلى إهدار المال العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة (Banerijce, Mullainath and Hanna R., 2011).ويغطى المفهوم العام للفساد العديد من الأنشطة مثل تقديم

الرشوة والحصول عليها، والمحسوبية والمحاباه، بما يعنى تفضيل جهة على أخرى أو فرد على آخر فى الحصول على خدمة بغير وجه حق لتحقيق مصالح لهذا الفرد أو هذه الجهة.والواسطة أى التدخل لصالح فرد ما أو جماعة ما دون التمسك بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين فرد ما فى منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الإنتماء لجماعة معينة، رغم كونه غير كفء وغير مستحق لها. ونهب المال العام بما يعنى الإستيلاء على أموال الدولة دون وجه حق تحت مسميات مختلفة. والإبتزاز أى الحصول على أموال من طرف معين مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

وتختلف الأعمال التى يمكن اعتبارها أعمالاً أو تصرفات تندرج تحت مفهوم الفساد من دولة لأخرى وفقاً للقوانين والأعراف السائدة والمتفق عليها، ولذلك ما يعد فساداً فى دولة ما قد لا يكون كذلك فى دولة أخرى إذا اختلفت القوانين المنظمة للعمل فى الدولتين(*).

وعادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الفساد:

الفساد الكبير ويحدث على مستوى موظفى الحكومة ذو المناصب العليا، والسياسيون صانعى القرارات التى تتضمن عقوداً ومشروعات كبيرة، ويرتبط عادة بإهدار وسرقة قدر كبير من الأموال.

الفساد الصغير ويحدث على المستوى الوظيفى الحكومى الأقل حيث يقوم به صغار الموظفين، وهم عادة محدودى الأثر على العملية الإدارية ويرتبط هذا النوع من الفساد بكم صغير من الأموال.

(3) آثار الفساد:

أثار التساؤل عن آثار الفساد على النشاط الاقتصادى، وهل هى آثاراً إيجابية أم سلبية، التهكم من جانب الكثير من الاقتصاديين، إلا أن السؤال كان قابلاً للمناقشة من جانب بعض الاقتصاديين القدامى.

فقدأشار(Leff, 1964., Nye, 1967)إلى أن الفساد يعتبر حافزاً للنمو "grease the wheels" حيث يعد الفساد تعويضاً عن سوء الإدارة الحكومية، وإزالة عدم التأكد فى التعاملات، مما يساهم فى زيادة الاستثمارات فى ظروف التأكد.وتشير وجهة النظر السابقة إلى أنه تحت ظروف معينة يساهم الفساد فى زيادة المنافع، وتقديم حوافز للنمو بينما قد يعد عائقاً للنمو تحت ظروف أخرى.

(*) إذا تقدم شخص للحصول على جواز سفر وحصل عليه خلال نفس اليوم على الرغم من الآخرين قد يحصلوا عليه بعد أسبوع من تقديم الأوراق فإن هذا التصرف يعد فساداً فى دولة ما لا تتيح القوانين فيها سرعة الحصول على الخدمة مقابل دفع مبلغ مادى إضافى. ولكنه لا يعد فساداً فى دولة أخرى تتيح فيها القوانين إمكانية إستخراج جواز السفر سريعاً بعد دفع مقابل الخدمة السريعة. ولذلك فإن تصنيف التصرفات إلى تصرفات فاسدة وغير فاسدة يتوقف على القوانين السائدة وهل تم خرق هذه القوانين لتحقيق مصلحة معينة لشخص أو لجهة.

وعلى العكس من وجهة النظر السابقة فقد أشارت دراسات متعددة إلى أن هناك العديد من الآثار السلبية للفساد على النشاط الاقتصادى.

فقد أوضح (Kauffman andwei, 1999) فى دراستهم لإختبار نظرية (efficient grease) باستخدام بيانات على مستوى المشروع من دول مختلفة من العالم، أن المشروعات التى تقوم بتقديم رشاوى أكثر، لإنهاء إجراءاتها تستغرق وقتاً أطول فى إنهاء الإجراءات البيروقراطية، ومن ثم فهى تتحمل تكاليف رأسمالية أعلى عند إنشاء المشروعات.

وأكد (Meon and Sekkat, 2005) فى دراسته عن 71 دولة أن الفساد يعوق النمو، ويؤدى إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى ومدعماً لوجهة نظر (Sands the wheels)فى تأثير الفساد على النمو الاقتصادى.

وأشار (Mauro, 1995) فى دراسة كمية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادى إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الفساد والنمو الاقتصادى والاستثمار. وقد أشار (Habib and Zurawicki, 2002) إلى أن الفساد يعد عائقاً أمام تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث يتجنب المستثمر الأجنبى الاستثمار فى الدول التى ترتفع فيها معدلات الفساد، وارجع ذلك إلى انخفاض إنتاجية الاستثمار الأجنبى مع زيادة الفساد. ومن ثم يساهم الفساد فى تخفيض النمو الاقتصادى.

وأوضح (Tanzi and Davoodi, 1997) أن هناك علاقة عكسية بين الفساد وكفاءة الاستثمارات، فمع وجود الفساد تزيد الاستثمارات الحكومية المنخفضة الكفاءة مؤدية إلى انخفاض مستوى الإنتاجية والنمو، وأشار أيضاً إلى ارتفاع تكلفة المشروعات الحكومية بصورة أكبر مما يجب أن تكون عليه، وانخفاض العائد منها فى نفس الوقت.

وقد أشار (الجاعونى، 2009) فى دراسة تطبيقية عن العلاقة بين الفساد والتنمية البشرية فى الدول العربية، إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد ومستويات التنمية البشرية للدول العربية، وأن الفساد يعد أهم عائق أمام تحقيق التنمية البشرية، وليس نقص الموارد وأن تحسن مؤشر إدراك الفساد بمقدار وحدة معيارية يؤدى إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية فى الدول العربية بمقدار 0.793 وحدة معيارية. وقد استنتجت الدراسة أيضاً أن هناك ارتباط طردى بين مستوى الفساد ومستوى الفقر فى الدولة.

وقد أشار (Akcay, 2006)فى دراسة للفساد فى 63 دولة إلى أن الفساد يساهم فى زيادة عدم العدالة فى توزيع الدخول وزيادة معدلات الفقر. فقد أوضحت الدراسة أن زيادة مستوى الفساد بوحدة

معيارية تؤدى إلى زيادة فى معامل جينى لعدم العدالة بنحو 11 نقطة، وتؤدى إلى تخفيض معدل النمو فى دخول الفقراء بنحو 4.7 %.

وحقيقة الأمر إذا كان هناك إرتباطاً كبيراً بين الفساد ومستوى الفقر إلا أنه لا يوجد إثبات للعلاقة السببية بين الفساد والفقر، بمعنى هل الفساد يؤدى إلى مزيد من الفقر، أم هل الفقر يؤدى إلى مزيد من الفساد. لا يوجد بصفة عامة إثبات واضح لهذه العلاقة، فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط طردى بين مستوى التنمية فى الدولة ومستوى الفساد (Alesina&Weder, 2002,. Husted, 1999,.Treisman, 2002) إلا أن (Kauffman, 1997) أوضح أن هناك تباين كبير بين مستوى الفساد فى الدول التى تمر بنفس مرحلة التنمية.

وأوضح(Klitgaard et al., 2001) أنه على الرغم من وجود الفساد فى كل دول العالم إلا أنه يميل لأن يكون أكثر تدميراً فى الدول الفقيرة، حيث يتمكن الفساد من إهدار دور القانون ويزيد من صعوبة عملية التنمية الاقتصادية والسياسية. وأشار (Tanzi & Davoodi, 1997). إلى أن الفساد بصفة عامة يعد مشكلة خطيرة حيث يضعف قدرة الحكومة على توليد الدخل، وفى نفس الوقت فإنه يستنزف الموارد النادرة والتى من الممكن استخدامها فى توليد الدخل، وإنتاج المزيد من السلع والخدمات العامة والبنية الأساسية.

وإستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة، يتضح أن هناك آثاراً سلبية متعددة للفساد، حيث يؤدى الفساد إلى انخفاض النمو الاقتصادى، ووضع قيود على الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويساهم فى زيادة عدم العدالة فى توزيع الدخول، ويؤثر سلبياً على الإنفاق الحكومى، ويساهم فى تدهور العوامل المؤثرة على التنمية البشرية.

(4) الفساد وقطاع التعليم:

يعتبر التعليم هو حجر الأساس فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ويعد قطاع التعليم من أكبر قطاعات الاقتصاد القومى إستهدافاً للفساد، ذلك أن ميزانية التعليم تعد أكبر أو ثانى أكبر الميزانيات فى الدول المختلفة، كما أن الفرص المتاحة للفساد فيها كبيرة (Anticorruption Resources Center, 2006) حيث تمثل ميزانية التعليم نحو 20 – 30 % من إجمالى ميزانيات الدول، ويؤدى ذلك إلى ظهور مجال واسع للفساد.

ففى دراسة لنحو 60 دولة استمرت لمدة ست سنوات (Transparancy International, 2006) اتضح أن مجالات الفساد فى قطاع التعليم غير محدودة، وتوجد فى جميع الدول الفقيرة ذات الميزانيات الضعيفة، والغنية ذات الميزانيات الكبيرة على حد سواء.

وعلى الرغم من أن الدراسة أشارت إلى أن، قطاع التعليم نادراً ما يعد أكثر القطاعات الحكومية إدراكاً للفساد، فهناك قطاعات أخرى أكثر تعرضاً للفساد منه مثل الشرطة والقضاء والسجل المدنى وخدمات التراخيص. إلا أنه لابد وأن يؤخذ فى الاعتبار أنه من الصعب تقدير الفساد فى كثير من المجالات الخاصة بقطاع التعليم نقدياً مثل ضعف مستوى المدرسين وتغيبهم عن العمل والمدرسين والمدارس الوهمية "ghost school"التى يتم تسجيلها دون أن تتواجد فعلياً على أرض الواقع. ويقتصر تقدير الفساد نقدياً فى بعض المجالات مثل الكتب الدراسية والآلات والمعدات والوجبات المدرسية والتى تدار مركزياً وتأخذ طريقها على عدة مستويات حتى تصل إلى مستوى المدرسة محل الاستخدام.

وقد أشار (Mauro, 1997) إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق على التعليم والفساد حيث تنخفض نسبة الإنفاق على التعليم فى هيكل الإنفاق الحكومىفى الدول التى يزيد فيها مستوى الفساد.

وأشار (Mauro, 1998) إلى أن التحسن فى مؤشر إدراك الفساد للدولة بوحدة معيارية، تؤدى إلى زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة (0.5 %) من ناتجها المحلى الإجمالى.

ومن ناحية أخرى أوضح (Kauffman, 1997) إلى أن الآثار التدميرية لنقص الاستثمار على التعليم، تعد من أخطر المشاكل التى تواجه الدول التى يزيد فيها مستوى الفساد.

وأشارت الدراسات التطبيقية عن الفساد فى قطاع التعليم فى الدول النامية أن انتشار الفساد فى هذا القطاع يقع عبئه على الفقراء بصفة أساسية ويؤدى إلى تخفيض درجات الطلاب، وتخفيض الترتيب الدولى للتعليم فالدولة ويزيد التفاوت فى نتائج الاختبارات بين المدارس المختلفة (Azfar and Gurgur, 2001).

وقد أوضح (Gupta, Davoodi, and Tiongson, 2000) أن الفساد يؤدى إلى ارتفاع التكلفة وانخفاض جودة الخدمات التعليمية. ولا تعتبر هذه النتائج مفاجأة إذا كان قطاع التعليم هو أكثر القطاعات إستهدافاً للفساد وأن الميزانيات الموجهة إليه تعد من أكبر الميزانيات الحكومية فى معظم الدول.

ويظهر الفساد فى قطاع التعليم فى الدول المختلفة على مستويات متعددة بدء من صانعى السياسات " المستوى السياسى " حتى مستوى الفصول الدراسية، فالاستثمار فى التعليم يعتبر فى معظمه

استثمار عام فيتم التخطيط له مركزياً، وينتشر الفساد فى مجال المشروعات العامة، خاصة إذا لم يكن هناك إشراف ورقابة فعالة عليها، حيث يتميز قطاع الإنشاءات بصفة عامة بارتفاع مستوى الفساد، وإن كان الفساد على نطاق صغير على مستوى كل مشروع إلا أن ضخامة الميزانيات تؤدى فى النهاية إلى كبر حجم الفساد.

ويحدث الفساد فى قطاع التعليم أيضاً على مستوى الوزارة والإدارات التعليمية وعلى مستوى مديرى المدارس والمدرسين داخل الفصول.

ويعنى ما سبق أن قطاع التعليم يعانى من الفساد الكبير والذى يظهر ليس فقط فى قطاع التعليم ولكن يحدث فى كافة المجالات الاقتصادية مثل مشروعات الاستثمار العام التى يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة. خاصة البرامج التى تستهدف المناطق الفقيرة أو تستهدف أقليات معينة حيث تظهر الرشاوى للحصول على عقود لخدمة هذه البرامج، كما يعانى قطاع التعليم أيضاً من الفساد الصغير والمرتبط بكمية صغيرة من الأموال، ويحدث على المستويات المتوسطة والصغيرة، ويعتبر هذا النوع هو الشكل السائد للفساد فى قطاع التعليم، ويتعلق بكل الأطراف التى تعمل فى مجال التعليم بدء من الوكالات والإدارات التعليمية، ومديرى المدارس والمدرسين وأولياء الأمور ويكون من الصعب فى كثير من الحالات التفرقة بين مرتكب الفساد والمتضرر منه، فقد يكون المتضرر من الفساد فى موقف معين، هو مرتكب الفساد فى مواقف أخرى.

(5) مجالات الفساد فى قطاع التعليم:

يعانى قطاع التعليم من وجود مجالات متعددة للفساد داخله، Transparency International, (2009) وتوضح الدراسات الميدانية التى تمت عن الدول المختلفة أن أهم مجالات الفساد فى قطاع التعليم يمكن إيضاحها فى الجدول التالى:

الأشكال السائدة للفساد فى قطاع التعليم المنتشرة فى دول العالم المختلفة

المجال	طبيعة الفساد
التمويل والميزانية.	- الإخلال بالقوانين واللوائح فى تخصيص الميزانية - عدم وضوح معايير توزيع ميزانية التعليم على المناطق المختلفة والتأخير فى صرف الميزانيات. - الإختلاسات والتحايل فى رفع الأسعار والتكاليف فى الفواتير وإيصالات الإستلام.
تخصيص المساعدات والإعانات (مثل المنح	- التحيز فى توزيع المساعدات إلى مجموعات معينة مستهدفة.

المجال	طبيعة الفساد
الدراسية والمعونات والتبرعات).	- عدم الاهتمام بوجود معايير للاختبار والقبول. - تقديم الرشاوى للحصول على المساعدات والمنح.
الإنشاءات والصيانة وإصلاح وترميم المدارس.	- التحايل فى تنفيذ التعليمات. - التواطؤ والتآمر مع الموردين. - التزوير وعدم شفافية المعلومات لخطط الإنشاءات. - الإختلاسات عند التنفيذ.
توزيع الأجهزة والأدوات التعليمية، وسائل نقل التلاميذ، والكتب المدرسية والمواد الغذائية.	- التواطؤ مع الموردين وتوريد أدوات سيئة. - شراء أجهزة تعليمية وأدوات غير ضرورية فى مقابل دفع عمولات. - التحايل وسوء توزيع الأجهزة التعليمية، مما يجعل بعض المدارس لديها أجهزة غير مستخدمة، وأخرى تعانى من نقص شديد فى الأجهزة. - سوء استخدام الأجهزة وسرعة تهالكها. - اقتطاع جزء من حصة الأغذية المخصصة للأطفال. - احتكار طبع الكتب المدرسية.
تأليف وتوزيع الكتب المدرسية.	- التحيز والتحايل فى اختيار مؤلفى الكتب الدراسية. - سرقة حقوق التأليف. - بطء توزيع الكتب المدرسية. - الضغط على الطلبة لشراء كتب ومذكرات خارجية غير هامة.
انتداب واختيار وتعيين المدرسين ونقلهم من مكان لآخر وتدريبهم ومرتباتهم.	-التحايل فى اختيار المدرسين، وتعيينهم، وانتداب مدرسين غير مؤهلين. قيام مديرى المدارس بتزوير شهادات للمدرسين للحصول على فرص أفضل ومرتبات أعلى، والتحيز فىالتعامل مع المدرسين عند نقلهم من مكان لآخر.
التصرفات غير الأخلاقية للمدرسين.	- التغيب بدون أسباب. - قبول رشاوى لتقديم معاملة متميزة لبعض الطلاب. - مجموعات التقوية من خلال المدرسة وباستخدام

المجال	طبيعة الفساد
	قاعات التدريس بها لتحقيق مصلحة شخصية. - الدروس الخصوصية الزائدة عن الحد. - تقديم رشاوى لمديرى المدارس أو من يراقبه واستجداءه لتحقيق مصلحة خاصة. - ظهور حالات لإعتداءات جنسية على الطلبة والطالبات.
نظم المعلومات.	- تغيير قوائم درجات الطلاب. - الاحتفاظ بالمعلومات سرية رغم ضرورة إعلانها. - الفشل فى نشر المعلومات بصورة دورية كما هو مطلوب. - عدم تقديم الإيصالات الخاصة بالمصروفات بطريقة رسمية. - بيع المعلومات التى يجب أن تقدم مجاناً.
درجات الإمتحان.	- ضعف الرقابة على الإمتحانات. - بيع المعلومات عن الإمتحانات. - التدليس والغش فى الإمتحانات. - تقديم رشاوى فى مقابل الحصول على درجات مرتفعة. - تقديم رشاوى للإلتحاق بمدارس معينة أو للإنتقال لمرحلة دراسية أعلى. - تسرب أسئلة الإمتحانات فى مجموعات التقوية والدروس الخصوصية.
الإطار المؤسس للعمل.	- الفشل فى توثيق نظام العمل والسياسات المنظمة له. - نقص المصداقية. - قصور أنظمة الشكاوى لعدم فعالية المؤسسات التى تتسلم الشكاوى عن الفساد والبت فيها.

وتوضح مجالات الفساد فى قطاع التعليم أن هناك العديد من مجالات الفساد يكون من الصعب تقديرها خاصة فيما يتعلق بالجانب التعليمى الخاص باختيار المدرسين، وتدريبهم، وقدرتهم التدريسية، وتصرفاتهم غير الأخلاقية تجاه الدارسين والتى تتعلق بالدروس الخصوصية ومنح الدرجات.

(6) أسباب الفساد فى قطاع التعليم:

أشارت الدراسات إلى وجود العديد من الأسباب التى تؤدى إلى ظهور الفساد فى قطاع التعليم والتى يمكن إدراجها تحت مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى: تتعلق بالآليات المتبعة لإدارة الخدمة التعليمية (Machanisms of education management).

المجموعة الثانية: تتعلق بأطراف الخدمة التعليمية (Stakeholder groups) المدارس والمدرسين وأولياء الأمور.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى من العوامل تواجه إدارة التعليم العديد من نقاط الضعف التى تؤدى إلى ظهور بيئة خصبة لممارسة ونمو الفساد بصورة مستمرة حيث يتميز نظام إدارة التعليم بمجموعة من الخصائص يمكن إيضاحها فيما يلى:

1 – ضعف القدرات الإدارية للقائمين على إدارة التعليم مركزياً وعدم وجود معايير واضحة للعمل ولكن الآلية المسيطرة على إدارة التعليم وهى (Asking-giving)، وهى آلية ترتبط بضعف الإدارة وضعف الإشراف، وغياب الشفافية، سواء فى جمع الأموال وتقدير وتخصيص المشروعات الاستثمارية ،وهى من الأسباب الهيكلية لظهور الفساد فى قطاع التعليم، وتؤثر على جوانب كثيرة منه، خاصة فى تقدير النفقات الاستثمارية وتوزيعها على المناطق المختلفة وتوزيع المدرسين، حيث تتبع رواتبهم الميزانية العامة للدولة.

2 – انخفاض كفاءة الإداريين وهى من القضايا العامة التى تبدأ من الإدارة المركزية، وتمتد بصورة أكثر وضوحاً إلى الإدارات المحلية وإذا كان ضعف هذه القدرات أمر معترف به لدى الحكومات،إلا أنها تتسبب فى عدم إمكانية تقديم الخدمة المطلوبة، ونقص الكفاءة فى تأدية الأعمال المكتبية، بداية من تنفيذ الأعمال الإنشائية والمشتريات الحكومية، وتنفيذ القوانين والتشريعات، وضعف الرقابة والإشراف بما يؤدى إلى خلق فرص كثيرة للفساد وإهدار المال العام.

3 – عدم كفاية ووضوح النظام القانونى والذى يعانى من ثغرات كثيرة، تمكن الكثيرين من الحصول على مزايا من مواقف معينة، بما يعنى تمكينهم من القيام بممارسة كثير من الأعمال التى يشوبها الفساد، وقد تكون هذه الممارسات واضحة ومعروفة. إلا أنه لا يمكن إتخاذ إجراءات رسمية ضدها لضعف النظام القانونى وعدم وضوحه. ويتضح ذلك فى بعض مجالات التعليم مثل إحتكار طبع ونشر الكتب المدرسية، وإعلان النتائج الرسمية، ونظام التحويلات من وإلى المدارس، وإعداد

التقارير المالية التى تتضمن الإيرادات والمصروفات، فمن النادر أن تقوم المدارس بالإجراءات السابقة، وقد تظهر أيضاً فى مجال تنفيذ الإنشاءات الرأسمالية حيث تتعدد الخطوات التى تتخذ منذ التخطيط للاستثمار حتى يتم تنفيذها بصورة مبالغ فيها، وفى نفس الوقت تكون الإجراءات غير واضحة مما يجعل الفساد يجد طريقه فى كل خطوة من الخطوات ويكون من الصعب إتخاذ إجراءات ضدها لضعف وعدم وضوح النظام القانونى.

4 – نقص الشفافية فى كثير من مجالات التعليم وذلك عند تخصيص الموارد الاستثمارية وإختيار الموظفين، وفى إختيار المدرسين، ورفع قدراتهم فى مجال العملية التعليمية ، ويعتبر هذا العامل من العوامل الهامة المسببة للفساد فى قطاع التعليم بصفة أساسية مقارنة بغيره من قطاعات الاقتصاد القومى، حيث تعتمد كفاءة العملية التعليمية على كفاءة المدرسين بصفة أساسية.

5 – ضعف الرقابة من جانب الأطراف المتعلقة بالخدمة التعليمية، فلا توجد إمكانية للرقابة من جانب الأطراف المتعلقة والمستفيدة مباشرة من الخدمة التعليمية " مديرى المدارس، المدرسين، أولياء الأمور، التلاميذ " على إدارة العملية التعليمية بدء من عملية التخطيط وتنفيذ الاستثمارات والمشتريات الحكومية، فالأمور المتعلقة بإستفادتهم من العملية التعليمية تدار مركزياً ومن الصعب الوصول إلى الميزانيات المخصصة على المستويات المركزية وصانعة القرار. إضافة إلى أن معظم الأطراف المستفيدة تجبن عن مواجهة صانعى القرار وذوى المناصب الإدارية المرتفعة.

6 – عدم وجود إجراءات حيادية للحوافز، حيث لا توجد أهداف محددة يكلف بها المدرسين، حتى يمكن تقييمهم من جانب رؤسائهم مما يساهم فى خلق حوافز للفساد، وترتيب أوضاع لبعض المدرسين لا يستحقونها، واختيار مدرسين غير مؤهلين، وفى نفس الوقت لا توجد معايير لتقييم التلاميذ، إلا درجات المدرسين، ويؤدى ذلك إلى أن التركيز الأساسى للتلاميذ فى التعليم هو الحصول على درجات مرتفعة، ومن ثم التركيز على الموضوعات الدراسية التى يمكن من خلالها الحصول على أعلى الدرجات، وتجعل أولياء الأمور يسلكون أى طريق يستجدون به المدرسين لحصول أولادهم على درجات أعلى سواء بتقديم هدايا أو رشاوى، أو من خلال مجموعات التقوية بالمدارس حتى وإن كان أولادهم ليسوا فى حاجة إليها، بما يعنى أن الدرجات التى يحصل عليها التلاميذ، تتم مقابل المال وليس بما يتفق مع القدرات الاستيعابية للتلاميذ.

7 – ضعف رواتب المدرسين، من الأسباب الهامة لظهور الفساد فى التعليم هى ضعف الرواتب والحوافز والتعويضات للمدرسين، وهم حجر الزاوية فى العملية التعليمية، حيث لا يحصل

المدرسين على رواتب تؤمن لهم حياة كريمة إذا اعتمدوا على رواتبهم الحكومية فقط " كما هو الحال فى معظم الجهات الحكومية مثل الصحة، الثقافة والإدارات المحلية " ويظهر أثر هذا العامل بصورة كبيرة فى المدن والمناطق الحضرية، بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة فى هذه المناطق وإصابة العاملين بالتعليم بالإحباط من البيئة المحيطة بهم حيث تزيد فيها الثروات ومغريات الحياة بشكل كبير، ويعد هذا العامل من أهم العوامل التى تؤدى إلى ظهور الفساد الصغير من خلال الممارسات الغير قانونية التى يقوم بها المدرسين.

المجموعة الثانية من العوامل والمتعلقة بأطراف الخدمة التعليمية (Stakeholder groups) المدارس – المدرسين – أولياء الأمور.

نتيجة للظلم الشديد الواقع على المدرسين، بسبب ضعف الرواتب ومع الاتجاه إلى نظام السوق وخصخصة التعليم بدأ تحول إهتمام كثير من المدرسين إلى كيفية الحصول على المكسب الكبير، من خلال الدروس الخصوصية أو الحصول على أعمال إضافية بجانب عملهم الرسمى اليومى دون الالتزام بالمعايير المطلوبة لتقديم الخدمة التعليمية العامة. وللبحث عن مصادر أعلى للدخل ويركز المدرسون على الدروس الخصوصية أو مجموعات التقوية (كبديل عن العمل الرسمى فى الفصل الدراسى)، أو الحصول على رشاوى من أولياء الأمور لإعطاء أولادهم درجات أعلى أو تحويلهم إلى مدارس أخرى أو فصول أخرى، وينظر المدرسون إلى الدروس الخصوصية على أنها بديل أفضل مما لو قاموا بممارسة وظيفة أخرى إضافية، تضمن لهم دخل أعلى يساعدهم على تكاليف الحياة.

وتؤدى الممارسات السابقة إلى إهدار القيم الأخلاقية حيث ينظر الجميع إلى المدرس على أنه فاسد، ومن ثم فهو لا يعتبر نموذج للدور الذى يجب أن يقوم به المدرس بالنسبة لتلاميذه، وأيضاً بالنسبة لأولياء الأمور حيث يفقد كثيراً من إحترامه لديهم.

وينطبق على الفساد فى قطاع التعليم مقولة(Win-win situation)ويشير ذلك إلى أن التآمر بين مرتكب الفساد والمتضرر منه يجعل محاربة الفساد فى قطاع التعليم أمر صعب. فالفساد وممارساته يعتبر متشعباً، لأن الفساد عادة ما يؤدى إلى وجود منافع لكل من مرتكب الفساد والمتضرر منه ، فلا يمكن إنكار أن نظام السوق فى التعليم جعل من الممكن لأولياء الأمور إلحاق أولادهم بالمدارس والفصول التى يرغبون فيها، ويمكنهم أيضاً من الحصول على درجات مرتفعة، وهذا النظام افاد أولياء الأمور الذين يمكنهم أن يضمنوا لأولادهم مدارس بجودة أفضل، حيث يمكنهم تعليمهم على أيدى مدرسين ذوى كفاءة أعلى، والأهم من ذلك أن ينجز التلاميذ فى المدرسة أكبر ما يمكن من الواجبات المدرسية. وهذا قد يعطى

تفسيراً لماذا يركز مديرى المدارس والمدرسين على تحقيق إنجاز أكبر ما يمكن داخل المدرسة والفصول الدراسية دون إلقاء العبء على أولياء الأمور. فالأداء الجيد داخل المدرسة يعتبر مؤشر جيد لأولياء الأمور الذين يقوموا بتقديم هدايا للمدرسين ومديرى المدارس لمساعدة أطفالهم على النجاح.

وبالتبعية فإن مديرى المدارس والمدرسين يقوموا بإعطاء التلاميذ درجات أكبر لإرضاء أولياء الأمور، ومثل هذه الممارسات المشكوك فيها قد تحقق للمدرسة مزيد من الانتشار، وزيادة الإقبال على الإلتحاق بها ومن ثم تزداد توسعاتها ومشروعاتها الاستثمارية والتى قد تفيد كل الأطراف الفاسدة. وتساهم أيضاً فى حصول المدرسة على مزيد من التمويل والدعم من السلطات المحلية، وفى النهاية يستفيد منها المدرسين، وأولياء الأمور والطلبة مما يضعف ثقافة استنكار الفساد.

ولذلك نجد أن هناك تحفظاً شديداً فى إستنكار الفساد فى كثير من الدول النامية بصفة عامة، وفى قطاع التعليم بصفة خاصة وحقيقة الأمر إذا كان الموت مجازفة نتيجة للفساد فى قطاع الصحة، فإن مستقبل الأطفال يعتبر مجازفة فى قطاع التعليم، إلا أنه من الملاحظ أن هناك إستسلام للفساد فى قطاع التعليم، أو على الأقل خضوع له، فكثير من أولياء الأمور يعتقدوا أن تقديم هدايا للمدرسين بصورة دورية ذو تأثير إيجابىعلى أولادهم، ومن ثم لا ينظروا إلى ذلك على أنه فساد، بل أنه تصرف طبيعى، لإظهار إحترامهم للمدرسين وكفاءتهم فى بذل الجهود فى تعليم أولادهم.

ويعنى ذلك أنه لا يوجد لديهم خط فاصل بين مفهوم الرشوة والهدية.فقيمة الهدية والظروف التى تقدم فيها للمدرس تؤدى إلى وجود اختلاف واضح بين ثقافة الهدية وثقافة الرشوة.

وبصفة عامة وفى مجال التعليم بصفة خاصة نجد أن المتضررين من الفساد يميلوا إلى التردد فى الحديث عنه خوفاً من رد الفعل المضاد، والآثار السلبية التى يمكن أن تواجههم وتؤثر على أولادهم فى مدارسهم.

وقد تزايدت صور وحجم الفساد مع تزايد خصخصة التعليم وخدمات التعهيد (Unsco, 2004).
وعلى الرغم من أن الفساد يعتبر مشكلة تواجه الدول المختلفة فى كافة القطاعات الاقتصادية إلا أن الفساد فى قطاع التعليم يعد أكثرها إزعاجاً، حيث يؤثر على أخلاقيات المجتمع وقيمه وتصيب النشئ بإحباط، وتجعلهم يتبنوا ثقافة أقصر الطرق للوصول بدلاً من العمل بجدية، وتضعف الإنتماء الإجتماعى خاصة للطبقات الفقيرة، فالفساد فى هذا القطاع يؤدى إلى زيادة الحرمان للطبقات التى تحتاج بصورة أكبر للمساعدة.

(7) الملامح الرئيسية لقطاع التعليم فى مصر:

توضح البيانات المتاحة عن قطاع التعليم فى مصر " وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى "فى العام الدراسى 2011/2010 إلى ما يلى: يبلغ عدد التلاميذ فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى 17.489.280 طالب وطالبة يدرس منهم 15.958.624 بالمدارس الحكومية بنسبة 91.25 % من إجمالى عدد الطلبة موزعين على 40111 مدرسة تشكل نسبة 87.6 % من إجمالى عدد المدارس المصرية، فى مقابل 1530656 طالب يدرسون بالمدارس الخاصة وبنسبة 8.75 % من إجمالى عدد الطلبة، موزعين على 56623 مدرسة خاصة وبنسبة 12.4 % من إجمالى عدد المدارس.

ويتركز العدد الأكبر من الطلبة فى محافظة القاهرة ثم الجيزة والشرقية والبحيرة والدقهلية والقليوبية ثم الإسكندرية حيث تبلغ أعداد الطلبة بها (1853303، 1611519، 1269102، 1001689، 1117409، 1005357) على التوالى بينما يتواجد أقل عدد من الطلبة فى محافظة جنوب سيناء حيث يبلغ عدد الطلبة نحو 19947 طالب.

ويبلغ إجمالى عدد الملتحقين بالتعليم الفنى 1628168 طالب وبما يعادل نسبة 0.093 % من إجمالى عدد التلاميذ موزعين على 1802 مدرسة وبنسبة 0.045 % من إجمالى عدد المدارس الحكومية.

وتبلغ جملة الفصول الدراسية 440645 فصلاً دراسياً. منها 392580 فصلاً بالقطاع الحكومى وبنسبة 87.6 % من جملة الفصول مقابل 48.065 فصلاً بالقطاع الخاص وبنسبة 14.4 % من إجمالى عدد الفصول.

وتشكل نسبة الإناث المقيدين بالمراحل التعليمية المختلفة نحو 48.8% من إجمالى عدد الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة فى مقابل 51.2 % من الذكور.

وتبلغ جملة التلاميذ فى الحضر نحو 8925843 بنسبة 51.04 % من إجمالى عدد التلاميذ فى مقابل 8563437 فى الريف وبنسبة 48.96 % من إجمالى عدد التلاميذ.

وتصل عدد المدارس فى الحضر نحو 19158 بنسبة 41.85 % من إجمالى عدد المدارس،فى مقابل 26615 مدرسة بنسبة 58.18 % من إجمالى عدد المدارس فى الريف.

وتبلغ الفصول الدراسية فى الحضر نحو 225989 فصلاً دراسياً، وبنسبة 51.28 % من إجمالى عدد الفصول الدراسية، فى مقابل 214656 فصلاً دراسياً فى الريف بنسبة 48.72 % من إجمالى عدد الفصول الدراسية.

ويعمل فى قطاع التعليم نحو 884159 مدرساً منهم 469104 من الإناث بنسبة 53 % من إجمالى عدد المدرسين ويبلغ عدد الإداريين نحو 35693 منهم 270853 من الذكور وبنسبة 57.8 % من إجمالى الإداريين و 266081 من الإناث بنسبة 42.2 % من إجمالى عدد الإداريين ويمثل المدرسين فى المرحلة الإبتدائية نحو 43 % من إجمالى عدد المدرسين.

وتصل نسبة الأمية إلى نحو 29.6 % من إجمالى عدد السكان وقد وصلت نسبة الإنفاق على التعليم بنهاية عام 2008 إلى 3.8 % فقط من الناتج المحلى الإجمالى، ينفق منها 72.8 % على التعليم قبل الجامعى.

وتوجد أعلى نسبة تسرب من التعليم فى محافظة جنوب سيناء، البحر الأحمر، الإسكندرية ثم القاهرة وتصل نسبة القيد فى التعليم الأساسى والثانوى 71.5 % فى المحافظات الحضرية و 80.2 % فى وجه بحرى و 77.4 % فى وجه قبلى و78.2 فى محافظات الحدود..

وتعتبر مصر من الدول ذات المستوى المرتفع لإدراك الفساد فوفقاً لتقرير المؤسسة الدولية للشفافية (Transparency International, 2011)، جاءت مصر فى الترتيب العالمى رقم 112 من بين 182 دولة تم حساب مؤشر إدراك الفساد فيها، وبلغت قيمة مؤشر الفساد (2.19) فى عام 2011، وان كانت قيمة هذا المؤشر قد انخفضت مقارنة بعام 2010 والذى بلغت فيه قيمة المؤشر (3.1).

إلا أنه ومقارنةً بالدول الأخرى نلاحظ بصفة عامة ارتفاع قيمة مؤشر إدراك الفساد فى مصر مقارنة بالمستوى العالمى أو العربى، حيث تعد (نيوزلاندا) أقل الدول فساداً ويبلغ قيمة المؤشر فيها (9.5) بينما تعد كوريا الشمالية والصومال أكثر الدول فساداً (0.1). ومقارنةً بالدول العربية نلاحظ أن أقل الدول فساداً هى دولة قطر (7.2) ثم الإمارات العربية (6.8) والبحرين (5.1) وعمان (4.8) وتأتى العراق من أكبر الدول العربية إدراكاً للفساد (1.3).

ويعتبر قطاع التعليم فى مصر من أكثر القطاعات إدراكاً للفساد وإن كان قطاع التعليم لا يعتبر أعلى القطاعات إدراكاً للفساد على المستوى العالمى، إلا أن الدراسات الميدانية فى مصر تؤكد أن قطاع التعليم المصرى يأتى فى مقدمة القطاعات الأكثر إدراكاً للفساد " رئاسة مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار 2011 ".

ويعتبر سكان الحضر فى مصر أكثر إدراكاً للفساد مقارنة بسكان الريف، كما يعد الذكور والعاملين أكثر إدراكاً للفساد مقارنةً بالإناث والغير العاملين.

ووفقاً للدراسات الميدانية فقد جاءت أسباب الفساد فى مصر متفقة مع أسباب الفساد فى كافة دول العالم، حيث يرجع الفساد فى مصر إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

ويأتى فى مقدمة الأسباب الاقتصادية ضعف المرتبات وارتفاع الأسعار، وارتفاع مستوى المعيشة، ارتفاع درجة عدم العدالة فى توزيع الدخول إضافة إلى إنتشار وتزايد مشكلة البطالة وتمثل هذه الأسباب نحو 31 % من أسباب الفساد فى مصر.

وفى مقدمة الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد، انتشار الرشوة والمحسوبية فى المصالح الحكومية، وعدم توفر الضمير والاعتماد على المعارف والعلاقات فى إنهاء الأعمال، وجشع الموظفين. وتمثل هذه الأسباب نحو 60 % من أسباب الفساد فى مصر.

ويأتى فى مقدمة الأسباب الإدارية، البيروقراطية وضعف أو إنعدام الرقابة الحكومية وعدم وجود قوانين واضحة وحاسمة ضد الفساد وتمثل هذه الأسباب نحو 10 % من أسباب الفساد فى مصر.

وتعتبر مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الإجراءات الحكومية هى أعلى عناصر إدراك الفساد فى قطاع التعليم (23.7) وهو السبب الرئيسى الذى يجعل قطاع التعليم فى مقدمة القطاعات الأكثر إدراكاً للفساد ثم تأتى سرقة المال العام (20.5) وهو يقارب قيمة هذا المؤشر فى المصالح الحكومية.

ومقارنة بالقطاعات الأخرى نجد أن قطاع المرور والمصالح الحكومية والتنمية المحلية يفوق قطاع التعليم فى مؤشر طلب أو قبول الرشوة والهدايا والإكراميات، كما تزيد قيمة مؤشر التصرف فى المال العام فى قطاعى المصالح الحكومية والتنمية المحلية مقارنة بقطاع التعليم. فإذا أخذنا فى الاعتبار أن ما يناهز نحو 22 % من سكان مصر فى سن الدراسة أفى المرحلة العمرية من (6 – 17 سنة) فإن قضية الفساد فى قطاع التعليم تعتبر من أهم القضايا التى تؤثر على قطاع عريض من الاقتصاد المصرى تشكل وترسم بشكل كبير مستقبل الاقتصاد المصرى بصورة عامة.

(8) الدراسة التطبيقية:

يهدف البحث إلى إختبار العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الدول العربية التى تتوفر عنها البيانات اللازمة لاختبار هذه العلاقة.

فقد أوضحت الدراسات المختلفة أن الفساد ظاهرة تواجه كافة دول العالم، المتقدمة والنامية منها، على حد سواء، وأن للفساد آثاراً سلبية ذات معنوية إحصائية على النمو الاقتصادى (eg. Azfar, Lee

(Swamy, 2001, Klitgaard et al., 2001& إلا أن دراسة العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم لم تلقى الاهتمام الكافى إلا فى الآونة الأخيرة.

وتحاول الدراسة إختبار العلاقة بين مستوى الفساد ومخرجات قطاع التعليم الكمية والكيفية وذلك فى عينة مكونة من 17 دولة عربية(*).

ويقصد بمخرجات التعليم درجة الإنجاز التعليمى للدارسين(Student achievement) .

وقد أوضح (Summers and Wolf, 1977)أن الإنجاز التعليمى يعتبر دالة لمجموعة من العوامل تتمثل فيما يلى:

- الخلفية الاجتماعية والوراثية للتلاميذ.
- جودة الخدمة التعليمية المتعلقة بالجانب التدريسى(Teacher quality).
- جودة الخدمات التعليمية المتعلقة بالجانب غير التدريسى (nonteacherquality).
- الخصائص النوعية المتعلقة بالمجموعات المختلفة مثل الأمانة والشرف (Peer groups characteristics).

فإذا أخذنا فى الاعتبار أن الفساد يتأثر بعوامل بيئية وإجتماعية فإن السؤال الأساسى الذى تحاول الدراسة الإجابة عليه هو: ما هو تأثير الفساد على مخرجات التعليم " مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على مخرجات التعليم ".

وهل يوجد إرتباط معنوى بين الفساد ومخرجات التعليم.

ومن المتوقع وجود علاقة عكسية بين مستوى الفساد ومخرجات التعليم فزيادة مستوى الفساد يؤدى إلى انخفاض مخرجات التعليم الكمية والكيفية.

مصادر البيانات وقياس المتغيرات:

أولاً: المتغيرات التابعة:

تعتمد الدراسة على عدة مصادر للحصول على البيانات اللازمة لتحليل العلاقة بين الفساد (كمتغير مستقل) ومخرجات التعليم الكمية والكيفية كمتغيرات تابعة.

وسيتم استخدام العمر الدراسى المتوقع "SEL"(School Life Expectancy) كمؤشر لمخرجات التعليم الكمية. ويتم قياس متوسط العمر الدراسى المتوقع للدول المختلفة من جانب منظمة اليونسكو (Unesco 2010).

(*) تشمل العينة كل من الجزائر، المغرب، تونس، الكويت، قطر، اليمن، لبنان، الأردن، البحرين، سوريا، مصر، عمان، فلسطين، السعودية، قطر، موريتانيا.

ويبلغ متوسط العمر الدراسى لدول العالم 14.1 عاماً، ومن بين الدول العربية تعتبر ليبيا أعلى الدول فى متوسط العمر الدراسى المتوقع (17 عاماً)، بينما تعد اليمن أقل الدول العربية فى متوسط العمر الدراسى(7 سنوات)، ويبلغ العمر الدراسى المتوقع فى مصر 12 عاماً.

أما مخرجات التعليم الكيفية فسوف يستند فى قياسها إلى متوسط درجات الدولة فى العلوم والرياضيات (*) "Trends International Mathematics and Science Study" (TIMSS)، ويبلغ متوسط درجات العالم 500 نقطة، فى حين يبلغ متوسط درجات الدول العربية 336 نقطة وتبلغ أقصى قيمة لهذا المؤشر من بين الدول العربية فى لبنان 449 وأقل قيمة 224 فى اليمن(**).

المتغيرات المستقلة:

المتغير المستقل الرئيسى الذى تهدف الدراسة إلى قياس تأثيره على مخرجات التعليم هو الفساد.

وقد تم الاعتماد على مؤشر إدراك الفساد فى قياس مستوى الفساد فى الدول المختلفة. ويتم تركيب مؤشر إدراك الفساد سنوياً من جانب مؤسسة الشفافية الدولية حيث يتم ترتيب الدول تنازلياً (182 دولة) وفقاً لمؤشرات إدراك الفساد فيها (Transparency International 2011)(*).

ووفقاً لبيانات عام (2011) تعتبر نيوزيلاندا أقل الدول إدراكاً للفساد (9.5 درجة)، فى حين تعد كوريا الشمالية أعلى دول العالم إدراكاً للفساد (1) (درجة واحدة)، ومن بين الدول العربية تعتبر قطر أقل الدول العربية إدراكاً للفساد 7.5 درجة، فى حين تعد السودان أعلى الدول العربية إدراكاً للفساد (1.6). وتقع مصر فى المركز (112) من بين (182) دولة ثم تركيب مؤشر إدراك الفساد فيها، وتبلغ قيمة المؤشر (219). ومن المتوقع أن تكون العلاقة الإحصائية بين مؤشر إدراك الفساد

(*) يقصد بالعمر الدراسالمتوقع متوسط عدد السنوات الدراسية التى من المتوقع أن يقضيها الطفل في سن المدرسة (5 سنوات) فى التعليم مستقبلاً، وهو مؤشر متوسط بمعنى أن العمر الدراسى قد يكون أطول من ذلك لتلاميذ، فى حين لا يذهب آخرون إلى المدرسة إطلاقاً. ولا يأخذ هذا المعيار فى اعتباره عدد الساعات التدريسية التى يقضيها الطالب فى السنة الدراسية، ومن ناحية أخرى فإنه لا يأخذ فى اعتباره التلاميذ التى تجتاز السنة الدراسية فى عام دراسى واحد وغيرهم ممن يقوموا بالرسوب وإعادة السنة أكثر من مرة، ولذلك فإن الدول التى تزيد فيها نسبة الرسوب قد تزيد فيها عدد السنوات الدراسية.

(**) هى إحدى مشروعات المنظمة الدولية لتقييم الإنجاز التعليمى حيث يتم حساب إنجاز الدولة التعليمى على مستويين (4^{th} , 8^{th}) الرابع والثامن ويتم إحتساب المؤشر كمتوسط لدرجات الدولة على المستويين.

(*) الفساد بطبيعته من الصعب قياسه حيث لا يترك عادة أثر لملاحقته وتقوم المنظمة بتركيب مؤشر إدراك الفساد من خلال مسح سنوى باستبيانات لكافة الأطراف المتعاملين فى مجال الأعمال والمجال الإدارى، وتقوم بترتيب الدول تنازلياً وفقاً لقيمة المؤشر والتى تبدأ من 10 درجات فى أقل الدول إدراكاً للفساد، حتى القيمة " صفر " " أعلى درجات إدراك الفساد ".

ومخرجات التعليم علاقة موجبة بما يعنى أن ارتفاع قيمة مؤشر إدراك الفساد أى" انخفاض مستوى الفساد " يصاحبه زيادة فى مخرجات التعليم. " العلاقة عكسية بين مستوى الفساد ومخرجات التعليم ".

المتغيرات المستقلة الأخرى:

سيتم تحليل العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم الكمية والكيفية مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على مخرجات التعليم والتى تتمثل فى متغيرين رئيسيين:

- المتغير الأول: متوسط عدد أفراد الأسرة.
- المتغير الثانى: مستوى درجة الحرية التى تتمتع بها الدولة.

فقد أشار (Hanushek, 1989)إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الإنفاق التعليمى ومستوى الإنجاز التعليمى.

وأوضح (Hanushek, 1997)فى مراجعته لنحو 377 دراسة تتعلق بالمدخلات المؤثرة على التعليم أن الاتجاه الرئيسى لهذه الدراسات التطبيقية أوضح عدم وجود معنوية إحصائية لبعض العوامل فى التأثير على مخرجات التعليم مثل (نسبة التلاميذ / المدرسين) (ومتوسط الإنفاق لكل تلميذ)، (ومرتبات المدرسين)، (والمدخلات الإدارية). وفى مقابل ذلك أوضح (Hanusker, 1992)أن الخلفية العائلية للتلاميذ تفسر الاختلاف فى مستوى الإنجاز التعليمى. حيث يرتفع متوسط الأداء التعليمى للتلاميذ الذين ينتمون إلى أولياء أمور أكثر ثراء ومستوى دخولهم مرتفع، ومستوى تعليمهم أعلى، كما يرتفع مستوى الأداء التعليمى للتلاميذ الذين ينتمون لعائلات صغيرة العدد. وأشار إلى أن حجم العائلة يؤثر تأثيراً مباشراً على إنجاز التلاميذ ودرجاتهم الدراسية ولذلك من المتوقع وجود علاقة عكسية بين متوسط عدد أفراد الأسرة ومخرجات التعليم.

وعلى الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء التعليمى، فارتفاع مستوى الدخل يعنى ارتفاع درجة ثراء العائلة، وهو أيضاً مؤشر لنوعية الحياة فى الدول المختلفة، فالدول ذات الدخل المنخفض ترتفع فيها معدلات الأمية وينخفض فيها العمر المتوقع عند الميلاد وتنخفض فيها مستوى الخدمات الأساسية (World Bank, 2011). ولذلك فقد كان من المهم إدراج متوسط نصيب الفرد من الدخل كأحد المتغيرات التفسيرية المؤثرة على مخرجات التعليم. إلا أن الدراسة لم تدرج متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى من المتغيرات المستقلة لسببين رئيسيين:

السبب الأول: هو وجود إمتداد خطى (multicollinearity) بين متوسط نصيب الفرد من الدخل والمتغير الأساسى المراد قياس تأثيره على مخرجات التعليم (الفساد) حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ($r = 0.87$).

السبب الثانى: وجود علاقة ارتباط بين متوسط نصيب الفرد من الدخل وحجم الأسرة، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما ($r = 0.68$).

وبما يعنى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الأسر ذات العدد الأقل.

ولذلك يمكن اعتبار متوسط عدد أفراد الأسرة مؤشر أيضاً لمتوسط نصيب الفرد من الدخل (*).

وقد تم الحصول على متوسط عدد أفراد الأسرة من خلال (Encyelopida Britannica Geoanalyzer 2009). وقد تم استخدامه كمتغير مستقل بعد تحويله إلى الصيغة اللوغاريتمية، فقد أوضح شكل الانتشار للمتغير التواء مفردات متوسط نصيب الفرد من الدخل فى عينة الدول المستخدمةفى الدراسة.

المتغير الثانى: مستوى الحرية السياسية والمدنية، أو درجة الديموقراطية التى تتمتع بها الدولة، فقد أوضح (Treisman, 2000) أن الدول التى تتمتع بتاريخ ديموقراطى يتوفر لديها نظام رادع للفساد، ومن ثم فالحكومات الديموقراطية يتوفر لديها نظام تعليمى منضبط ومستقر عبر الزمن.

ولذلك سوف يتم استخدام مؤشر الحرية (Freedom index, 2011).حيث يتم من خلال هذا المؤشر ترتيب نحو 192 دولة وفقاً لمستوى الحرية، حيث يأخذ المؤشر قيم تبدأ من (الصفر) للدولة التى لديها أقصى درجة للحرية تزيد قيمة المؤشر مع انخفاض درجة الحرية فى الدولة.

وتعد فنلندا والدانمارك والسويد وإيرلندا أعلى الدول فى درجات الحرية حيث تبلغ قيمة مؤشر الحرية فيهم = (صفر) وتعتبر اريتريا أقل الدول فى درجة الحرية وتبلغ قيمة مؤشرها 105.

(*) أشارت (Cupta et. al., 2000)فى دراسة تطبيقية عن الفساد أن الفساد كان له تأثير معنوى على العديد من مؤشرات الخدمات التعليمية وبمجرد إدخال متوسط نصيب الفرد كأحد المتغيرات التفسيرية تحول الفساد إلى متغير غير معنوىفى التأثير على كثير من المؤشرات التعليمية مثل معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائى ومعدلات الأمية.

وتبلغ قيمة مؤشر الحرية فى مصر 97.5 وتقع فى المرتبة رقم 166 بين 179 دولة، ثم حساب المؤشر لها فى عام 2011. ومن بين الدول العربية تعتبر دولة الكويت أعلى الدول العربية فى درجات الحرية ويبلغ قيمة مؤشر الحرية = (28) فى حين تعتبر سوريا أقل الدول العربية فى مستوى الحرية وتبلغ درجة الحرية فيها (138 نقطة) وتقع فى الترتيب رقم 176 بين دول العالم.

ومن المتوقع وجود علاقة إحصائية سالبة بين درجة الحرية ومخرجات التعليم أى أن القيمة المتوقعة لمعامل الحرية تكون سالبة بما يعنى أن انخفاض قيمة مؤشر درجة الحرية (ارتفاع درجة الحرية) يصاحبها زيادة فى قيمة مخرجات التعليم.

وعلى الرغم من أن منطقية العلاقة تعنى أن الدول التى تتمتع بارتفاع درجة الحرية تستطيع تخريج طلبة لهم مستوى إنجاز تعليمى مرتفع.

إلا أن (Carnoy and Samoff, 1998) أشار إلى أن بعض الدول الإشتراكية كانت أكثر نجاحاً فى تحقيق مستوى مرتفع من الجودة التعليمية مقارنة بالإقتصاديات الرأسمالية.

كما أشار (Carnoy and Marshall, 2005)أن النظام السلطوى المتحكم يستطيع أن يكون أكثر نجاحاً فى تحقيق سياق إجتماعى أكثر فعالية لتحقيق النمو، وتحقيق إنجاز تعليمىوأكاديمى أفضل كما فى حالة سنغافورة وتايوان.

ويوضح الجدول رقم (1) ملخص البيانات المستخدمة فى التحليل.

جدول رقم (1)

Variable (المتغير)	Max. أقصى قيمة	Min. أقل قيمة	Mean المتوسط	St.dev. الانحراف المعيارى
مستوى الإنجاز الدراسى EQ	449	224	363	66.1
العمر الدراسى المتوقع SLE	17	9	141	3.51
مؤشر إدراك الفساد (CI)	7.2	16	5.1	2.3
متوسط عدد أفراد الأسرة (HA) Log	8 (2.8)	2 (0.69)	3.68 (1.25)	1.25 (0.31)
متوسط درجات الحرية (FI)	1.38	28	77	70.1

أسلوب التحليل:

تم تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة وهى العمر الدراسى المتوقع (SLE) ومتوسط درجات الدولة فى العلوم والرياضيات (EQ) من خلال الخطوات الآتية:

أولاً: تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وذلك لإيضاح الاتجاه الرئيسى لمعاملات الإنحدار،وقد اتخذت معاملات الارتباط والموضحة فى جدول رقم (2) كمؤشر رئيسى للإجابة عن السؤال الأساسى للدراسة وهو هل توجد علاقة ارتباط بين مستوى الفساد ومخرجات التعليم الكمية والكيفية.

ويوضح جدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

جدول رقم (2)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغير	EQ	SLE	CI	HA	FI
مستوى الإنجاز الدراسى(مخرجات التعليم الكيفية) EQ	1	0.62	0.531	-0.651	0.291
العمر الدراسى المتوقع (المؤشر الكمى لمخرجات التعليم) SLE		1	0.622	-0.534	0.615
مؤشر إدراك الفساد CI			1	0.251	-0.311
متوسط عدد أفراد الأسرة HZ				1	0.521
مؤشر درجات الحرية FI					1

الارتباط معنوى عند مستوى معنوية 5 %.

فيما عدا الارتباط بين (IC, EQ)معنوى عند 1 %.

وتوضح نتائج مصفوفة الارتباط ما يلى:

1 – توجد علاقة ارتباط موجبة بين مؤشر إدراك الفساد ومتوسط درجات الدولة فى العلوم والرياضيات " المخرجات الكيفية للتعليم0.531 =r وقيمة (P)<0.001". ويعنى ذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى الفساد والمخرجات الكيفية للتعليم.

2 – توجد علاقة ارتباط موجبة بين مؤشر إدراك الفساد (CI)والعمر الدراسى المتوقع (SLE)(r = 0.622, P <0.001). ويعنى ذلك أن زيادة قيمة مؤشر إدراك الفساد (أى انخفاض مستوى الفساد) يرتبط بزيادة فى مخرجات التعليم الكمية (العمر الدراسى المتوقع).

ويعنى ما سبق وجود علاقة سالبة بين مؤشر إدراك الفساد ومخرجات التعليم الكمية.

ثانياً: حتى يمكننا فهم العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم مع إدخال المتغيرات التفسيرية الأخرى فى الاعتبار تم إجراء تحليل إنحدارتدريجى(Step wise regression)(*) باستخدام البرنامج الإحصائى(SAS)، وذلك بإدخال المتغيرات المستقلة واحدة تلو الأخرى فى تحليل الانحدار حتى تم التوصل إلى الشكل النهائى لنموذج الانحدار، والموضح فى جدول رقم (3) رقم (4).

جدول رقم (3)

نتائج الانحدار التدريجى*

المتغير التابع " مستوى الإنجاز التعليمى(EQ) " متوسط درجات الدولة فى العلوم والرياضيات "

Variable	1	2	3
(C) Constant	241.1 (12.1)	321.01 (13.2)	241.3 (15.21)
(CI) الفساد	12.02 (2.1)	7.01 (3.22)	6.41 (4.51)
(HZ) متوسط عدد أفراد الأسرة (Log)		110.82 (21.71)	-151.32 (32.03)
(FI) مستوى الحرية			11.5 (13.41)
R^2	0.18	0.11	0.55
F	15.12	17.31	13.71
P. Value significance of model	< 0.001	< 0.001	< 0.001

* جميع معاملات الانحدار معنوية عند مستوى معنوية 1 %.

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطى بعد التأكد من خطية العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (4)

نتائج الانحدار التدريجى*

المتغير التابع " العمر الدراسى المتوقع"(SLE)

Variable	1	2	3

(*) تم استخدام تحليل الانحدار التدريجى حيث أظهرت نتائج الانحدار المتعدد للنموذج انخفاض معنوية إحصائية (F) مع ارتفاع قيمة (P) للمتغيرات (CI, HZ).

(C) Constant	13.51 (0.25)	15.73 (0.82)	17.02 (3.38)
الفساد (CI)	0.92 (0.2)	0.73 (0.51)	0.63 (0.72)
متوسط عدد أفراد الأسرة (HZ) (HA)		-4.02 (0.63)	-3.02 (1.22)
درجة الحرية (FI)			0.45 (0.71)
R^2	0.53	0.63	0.67
F	61.25	54.11	31.21
P. Value	< 0.001	< 0.001	< 0.001

* الانحدار معنوى عند مستوى معنوية 5 %.

وتوضح نتائج تحليل الانحدار التدريجى ما يلى:

أولاً: العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم الكيفية:

مع إدخال كافة المتغيرات المستقلة فى نموذج الانحدار لتقدير العلاقة بين مخرجات التعليم الكيفية (EQ) وكل المتغيرات المستقلة، ظل معامل الفساد موجباً وذو معنوية إحصائية.

ويعنى ما سبق أن ارتفاع مؤشر الفساد (انخفاض مستوى الفساد) يؤدى إلى انخفاض مخرجات التعليم الكيفية [جدول رقم (3) – عمود رقم (3)] وأن العلاقة ذات معنوية إحصائية حيث قيمة P = 0.02.

ويعنى ما سبق وجود علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين مستوى الفساد ومخرجات التعليم الكيفية.(قيمة R^2 = 0.55)أى أن المتغيرات التى تم إدخالها فى الدراسة تفسر نحو 55 % من التغير فى مخرجات التعليم الكيفية (EQ) ونموذج الانحدار معنوى إحصائياً [قيمة (F) = 13.71 وقيمة (P) أقل من 0.001].

وتشير نتائج النموذج السابق إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة (HZ) يرتبط عكسياً مع مخرجات التعليم الكيفية (EQ) ولكنه غير معنوى إحصائياً حيث فقدت(HZ) معنويتها بعد إدخال مؤشر الحرية (FR) إلى النموذج.

إشارة معامل مستوى الحرية (FR) سالبة ويعنى ذلك أن مستوى الحرية يؤثر طردياً على مخرجات التعليم الكيفية فزيادة قيمة مؤشر الحرية (انخفاض مستوى الحرية) يؤدى إلى انخفاض مخرجات التعليم، إلا أنه غير معنوى إحصائياً حيث قيمة P = 0.12.

ثانياً: العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم الكمية (SLE):

توضح نتائج تحليل الانحدار للنموذج الكامل بعد إدخال كافة المتغيرات المستقلة جدول رقم (4) عمود رقم (3) ما يلى:

- معامل مؤشر الفساد (CI) موجباً بما يعنى أن زيادة قيمة مؤشر الفساد (انخفاض مستوى الفساد) يؤدى إلى زيادة مخرجات التعليم الكمية (SLE)، وأن معامل الفساد ظل ذو معنوية إحصائية فى التأثير على مخرجات التعليم الكمية بعد إدخال كافة المتغيرات المؤثرة على مخرجات التعليم حيث قيمة P = 0.02.
- معامل متوسط عدد أفراد الأسرة (H_2) سالبوله معنوية إحصائية بما يشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين متوسط عدد أفراد الأسرة ومخرجات التعليم الكمية، قيمة (P = 0.003).
- معامل مستوى الحرية (FR) سالب بما يعنى أن زيادة مؤشر الحرية (انخفاض مستوى الحرية) يؤدى إلى انخفاض مخرجات التعليم الكمية إلا أنه غير معنوى إحصائياً.

تفسر المتغيرات السابقة نحو 67 % من التغير فى العمر الدراسى المتوقع حيث تبلغ قيمة R^2 = 0.67، والنموذج معنوى إحصائياً (قيمة F = 31.21) وقيمة (P أقل من 0.001).

ومن خلال التحليل السابق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على مخرجات التعليم توجد علاقة عكسية وذات معنوية إحصائية بين الفساد ومخرجات التعليم الكيفية (EQ) والكمية (SLE) مما يعنى أن زيادة مستوى الفساد تؤدى إلى انخفاض مخرجات التعليم الكمية والكيفية، ولذلك يعد الفساد من العوامل الهامة التى تؤدى إلى عرقلة مجهودات تنمية رأس المال البشرى.
- أن العلاقة القوية بين الفساد ومتوسط عدد أفراد الأسرة يشير إلى أهمية قيد الموارد (نقص الموارد) فى الحصول على تعليم جيد.
- على الرغم من عدم وجود معنوية إحصائية لمتغير مستوى الحرية، إلا أن معامل مؤشر الحرية يشير إلى أن الدول الديموقراطية ذات مستوى الحرية المرتفع نحصل على مستوى تعليمى أفضل وتزيد فيها عدد السنوات الدراسية مقارنة بالدول غير الديموقراطية.

إلا أنـه لابـد وأن نأخـذ فـى الاعتبـار أن زيـادة العمـر الدراسـى المتوقـع أو زيـادة عـدد السـنوات الدراسية لا يعنى بالضرورة الحصول على جودة تعليمية أفضل.

فمـن الجـدير بالملاحظـة أن الـدول التـى لـديها إنجـاز تعليمـى أفضـل لا تمتلـك تـاريخ طويـل مـن الديموقراطية.

وقد أشار (Akcey, 2006)عند اختبـار تـأثير الفسـاد والديموقراطيـة علـى التنميـة البشـرية، إلـى عدم وجود علاقة معنوية بين الديموقراطية ومستوى التنمية البشرية.

-العلاقة عكسية بين الفساد والعمر الدراسى المتوقع توضح أن زيادة الفساد بنقطة تؤدى إلى انخفاض العمر الدراسى المتوقع بمقدار (0.63) سنة أى بما يعادل نحو (7.6 شهر) وإذا كان الاختلاف ليس كبيراً، إلا أنه لابد من الأخذ فى الاعتبار أن الفساد يظل عامل ذو تأثير معنوىفى التأثير على العمر الدراسى المتوقع حتى مع إدخال المتغيرات المؤثرة على العمر الدراسى المتوقع فى الاعتبار. بما يؤكد أن الفساد يعتبر عامل مؤثر فى مخرجات التعليم الكمية والكيفية.

وقد أشار (Gupta et. al's 2000)إلى أنه (مع أخذ العوامل الأخرى فى الاعتبار) يؤدى الفساد إلى زيادة نسبة التسرب من التعليم الإبتدائى، ولاشك أن زيادة نسبة التسرب تعنى انخفاض العمر الدراسى المتوقع. وهو ما يؤكد ويتفق مع نتائج التحليل السابق.

- إن متوسط عدد أفراد الأسرة فقد معنويته فى التأثير على مدخلات التعليم الكمية فى النموذج الكامل بعد إدخال متغير مستوى الحرية.، إلا أنه ظل محتفظاً بمعنويته الإحصائية فى التأثير على مخرجات التعليم الكيفية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن نقص الموارد والذى يرتبط بزيادة عدد أفراد الأسرة وإن كان يؤثر على نوعية التعليم إلا أنه لا يؤثر على العمر الدراسى المتوقع لأفراد الأسرة.

(9) نتائج البحث والتوصيات:

- ركزت العديد من الدراسات على تأثير الفساد على التنمية البشرية وتكوين رأس المال البشرى، وأوضحت هذه الدراسات أن الفساد له تأثير معنوىعكسى على العديد من جوانب التنمية البشرية، وتكوين رأس المال البشرى.

-ركزت الدراسة الحالية على العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم الكمية والكيفية وذلك من خلال قياس العلاقة بين الفساد ومخرجات التعليم فى عينة من الدول العربية شملت 17 دولة عربية وقد استعرض البحث مفهوم الفساد وآثاره ومجالات الفساد فى قطاع التعليم وأسبابها.

-اتضح من نتائج الدراسة التطبيقية أنه مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على مخرجات التعليم، توجد علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومخرجات التعليم الكيفية والكمية، وتتمثل المخرجات الكيفية فى مستوى الإنجاز الدراسى وقد تم قياسه بمؤشر متوسط درجات الدولة فى الرياضيات والعلوم باستخدام بيانات (TIMSS)، وتتمثل المخرجات الكمية فى عدد السنوات الدراسية والتى تم قياسها من خلال متوسط العمر الدراسى المتوقع فى الدولة (SLE). ويمكن اعتبار الدراسة التطبيقية تمريناً فكرياً للتواصل والإيضاح، وزيادة المعرفة بالمزيد من الآثار السلبية للفساد، وذلك لقناعتبصعوبة قياس الفساد والعوامل المؤثرة عليه، حيث تحتاج هذه القياسات إلى موارد كبيرة ولذلك فقد تم الاعتماد على بيانات الهيئات الدولية التىتتوفر لديها الإمكانيات المادية إلا أنه من ناحية أخرى، من الممكن تسييس هذه الأرقام لصالح دول معينة، ولذلك لا يمكن اعتبارها مقاييس دقيقة وإنما هى مؤشرات للبيئة السياسية والاقتصادية والتعليمية.

-إذا كان التعليم يعتبر أحد الأدوات التى من الممكن استخدامها لمحاربة الفساد فلابد وأن يأخذ صانعى السياسات هذه الآثار السلبية للفساد على التعليم وإيجاد الوسائل المختلفة لمحاربته ويتطلب ذلك ضرورة بذل جهود قوية لزيادة الموارد الموجهة للتعليم ورفع كفاءة استخدامها، بما يساهم فعلاً فى زيادة مستوى التعليم كماً وكيفاً، خاصة وأن الفساد نفسه يساهم فى عرقلة الجهود الموجهة لتحسين التعليم. ونظراً للطبيعة الخاصة للفساد فإن مواجهة الفساد ومحاولة القضاء عليه ومعالجته تتطلب مجهودات كبيرة تتضمن تغيرات ثقافية وإجتماعية وتغير فى طريقة التفكير السائدة فى المجتمعات من خلال تطبيق سياسات تتميز بالشفافية والمصداقية، ولاشك أن مثل هذه الأمور تحتاج إلى وقت طويل، ورسم سياسات واضحة طويلة الأجل لتحقيق ذلك، وهذا يتطلب زيادة الاهتمام بالتعليم باعتباره أحد اهم الأدوات التى يمكن من خلالها مواجهة الفساد.

مراجع البحث

أولاً: المراجع الأجنبية:

- Akcay, S. (2006). Corruption and Human Development. Cato Journal 26(1), 29-46.
- Alesina, A., & Weder, B. (2002). DoCorrupt Governments Receive Less Foreign Aid? The American Economic Review, 92(4), 1126-1137.
- Azfar, O. (2001). Corruption and The Delivery of Health and Education Services, College Park, MD: University of Maryland, Center for Institutional Reform and Informal Sector (IRIS).
- Azfar, O., &Gurgur, T (2001). Does Corruption Affect Health and Education Outcomes in The Philippines? College Park, MD: University of Maryland, Center For Institutional Reform and Informal Sector (IRIS).
- Azfar, O., Lee, Y., &Swamy. A. (2001).The Causes and Consequences of Corruption. Annals of The American Association of Political and Social Siences, 573, 42-57.
- Carnoy, M. & Marshall, J., (2005). Cuba's Academic Performance in Comparative Perspective. Comparative Education Review, 49 (2), 230-261.
- Carnoy, M., &Samoff, J., (1988) Education and Social Transformation in The Third World. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Freedome House (2012). Freedom in The World 2012 Edition. Retrieved from 13/11/2012.
  http://en. wikipedia, prg/w/indes.php?p.3-13.
- Cupta, S., Davoodi, H., Tiongson, E. (2000) Corruption and Provision of Health Care and Education Services: IMF Working Paper No. 79 Washington, DC: International Monetary Fund.
- Habib, M., &Zurawicki, L. (2002) Corruption and Foreign Direct Investment. Journal of International Business Studies, 33(2), 291-307.
- Hanushek, E. (1989). The Impact of Differential Expenditures on School Performance. Educational Researcher, 18(4), 45 – 51.
- Hanushek. E. (1992).The Trade off Between Child Quantity and Quality.The journal of Political Economy, 100 (1), 84 – 117.

- Hanshek, E. (1997), AssrssingThe Effects of School Resources on Student Performance: An Update. Educational Evaluation and Policy Analysis, 19(2), 141-164.
- Heyneman, S. (2004) Education and Corruption. International Journal of Education Development, 24(6), 638-648.
- Kauffman, D. (1997) Corruption: The Facts. Foreign Policy, 107, 114-131.
- Kauffman, D., & Wei, S. (1999) Does "Grease Money" Speed Up The Wheels of Commerce? NBER Working paper 7093, Retrieved April 29-2007 From: http://www.wds.worldbankory/servet.
- Klitgaard, R. 1988. Controlling Corruption, Bekeley, CA. University of California Press.
- Klitgaard, R., Maclean-Abaroa, R., & Parris, H. L. (2001). Corrupticities: A Practical Guide to Cure and Prevention. Washington, Dc: World Bank Institute.
- Leff, N., (1964). Economic Development Through Bureaucratic Corruption, American Behavioral Scientist, 8, 18-14.
- Maure, P. (1995) Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681-712.
- Maure, P. (1997). Why Worry About Corruption? Washington, Dc: The International Monetary Fund.
- Maure, P. (1998) Corruption and Composition of Government Expenditure. Journal of Public Economics, 69, 263-279.
- Meon, P., &Sekkat, K. (2005). Does Corruption Grease or Sand The Wheels of Growth? Public Choice, 122, 69-97.
- Rumyantseva, N. (2005). Taxonomy of Corruption in Higher Education. Peabody Journal of Education, 80(1), 81–92.
- Summers, A. & Wolfe, B. (1977). Do School Make A Difference? The American Review, 67(4), 639-652.
- Tanzi, V., &Davoodi, H. (1997), Corruption, Public Investment and Growth, IMF Working Paper No. 971/139. Retrueved February 10, 2007 from http://ssrn.com/abstract=882701.
- Transparency International 2009, Corruption In Education Sector.
- Transparency International 2012. Transparency International Index , 2012.

- Treisman, D. (2000) The Causes of Corruption: A Cross-National Study. Journal of Public Economics 76., 399-457.
- United Nation Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO) (2004) Education for all: The Quality Imperative. EFA Global Monitoring Report 2005, Retrieved February 2007 from http://unesdec.unesco.org/
- United Nation Educational Scientific and Cultural Organization (Unsco), Trend Inihter National Mathematics and Science Study (TIMSS), http://nces.ed.gov/timss/table07-1asp.

المراجع العربية:

- الجاعونى، خليل فريد، دراسة إحصائية وصفية لتحليل مؤشرات الفساد المالىوالإدارى وأثرها فى مؤشر التنمية البشرية " دراسة تطبيقية على واقع الدول العربية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (25) العدد الثانى (2009) ص 95 – 117.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء.
- الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى– وزارة التربية والتعليم بيانات 2011 – 2012.
- سراج الدين، إسماعيل، بدراوى حسام ويوسف محسن، الشفافية ومحاربة الفساد فى قطاع التعليم المصرى، مكتبة الإسكندرية، منتدى الإصلاح العربى، فبراير، 2007.